بسم الله الرحمن الرحيم

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London, WC1N 3XX

العدد ١٣٦ ذوالقعدة/ذوالحجة ١٤١٤هـ، مايو ١٩٩٤

صوت البحرين

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار انه لا يفلح الظالمون

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

صوت الحركة الاسلامية في البحرين

من أجل معارضة بحرانية فاعلة

قضية المبعدين البحرانيين ليست الا واحدة من القضايا العديدة التي اصبحت موضع خلاف بين الحكومة من جهة والشعب والمنظمات الحقوقية الدولية من جهة اخرى. واذا كانت الحكومة قد افتعلت هذه القضية بهدف اشغال المعارضة واضعافها، فانها تهدف من ذلك ايضا الى منع عناصرالمعارضة التي اصبح لها خبرات كثيرة من الاستفادة من التجارب في العمل الميداني. وهناك اليوم استنكار واسع لهذه السياسة في الاوساط الدولية والمنظمات الحقوقية مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة المادة ١٩ ولجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة والفيدرالية الدولية لحقوق الانسان، حيث صدرت بيانات عديدة ضد سياسة الابعاد. بل ان البرلمان الاوروبي والبرلمان البريطاني والكونجرس الامريكي على علم بهذه السياسة، وهناك تيار عام في هذه المؤسسات يستنكر سياسة حكومة آل خليفة تجاه مواطنيها وخصوصا على صعيد الابعاد ومنع المواطنين البحرانيين من العودة الى البلاد. صحيح ان الحكومات الغربية الداعمة لحكومة البحرين لم تتحمس حتى الآن لاتخاذ مواقف عملية ازاء سياسة الابعاد ولكن هناك ضغوطا متصاعدة على هذه الحكومات من قبل المنظمات الحقوقية الدولية لانتهاج سياسة اكثر انسجاما مع الالتزامات الدولية بحقوق الانسان، وممارسة ضغط فعلي على الحكومة البحرانية للكف عن هذه السياسة التي تشبه الى حد بعيد سياسة الابعاد الاسرائيلية.

وبالرغم من الاختلافات العقائدية، فان فصائل المعارضة البحرانية تتفق على عدد من الامور في مقدمتها ممارسة الضغط على حكومة البحرين للسماح بعودة المنفيين بدون قيد اوشرط، واطلاق سراح السجناء السياسيين والغاء قانون أمن الدولة والبدء بتطبيق دستور البلاد المعلق منذ عام ١٩٧٥. وهناك تواصل عملي بين فصائل المعارضة البحرانية الاربع، وهي حركة احرار البحرين والجبهة الاسلامية والجبهة الشعبية وجبهة التحرير، حيث اصبح هناك تفاهم عام على القضايا المطروحة امام الرأي العام الدولي وعلى توجيه العمل السياسي بشكل ينسجم مع التوجهات الشعبية. وبسبب اصرار حكومة آل خليفة على سياساتها القمعية وتجاهلها للمطالب الشعبية، فمن المتوقع ان يكون لذلك انعكاسات داخل البحرين وخارجها في الفترة المقبلة، لان من الصعب استمرارالوضع الحالي على ما هوعليه، فهناك شعور شعبي يتميز بالاستياء من استبداد السلطة، والاتصالات بين الرموزالاسلامية والوطنية مستمرة وذلك لتبادل وجهات النظر حول ما يمكن عمله لحمل الحكومة على الاستجابة للمطالب الشعبية. وبرغم قمع الحركة التي أدت الى توقيع العريضة الشعبية عام ١٩٩٢، فان التواصل مستمر بشكل علني اوسري، والجميع يبحث عن الفرصة المناسبة لتكرارالمحاولة مرة اخرى.

لقد راهنت الحكومة في السنوات الماضية على عدد من العوامل، منها العامل المذهبي حيث عملت على التمييز بين السنة والشيعة، وعلى العامل العقائدي حيث سعت لاستغلال اختلاف المنطلقات الايديولوجية للحركات المعارضة من اجل شق وحدة الصف الوطني، واستعملت سياسة الارهاب ضد الاسلاميين لمنع تصاعد نفوذهم، ومحاباة غير الاسلاميين لمنعهم من توحيد الصف مع الاسلاميين. ولكنها لم تنجح في تحقيق اهدافها من كل ذلك. وقد كانت صدمة الحكومة كبيرة عندما قدمت العريضة الشعبية في نوفمبر ١٩٩٢، حيث اتضح فشل سياساتها ووحدة الصف الوطني، وعمق المشاعرالعامة حول الحقوق السياسية التي ترفض الحكومة الاذعان لها. وكانت المشكلة اكبر من ان تحتوى بسهولة واستغرق الالتفاف على المطالب وقتا طويلا استعملت الحكومة خلاله كل ما لديها من اساليب لمنع التقارب الشعبي الذي عبرت عنه العريضة التي كانت واضحة في مطلبها المحوري وهو تطبيق دستور البلاد. وكان من بين الاساليب التي اعتمدتها السلطة تهديد الرموزالبارزة وفي مقدمتها الشيخ عبد الامير الجمري بالتسفير والاعتقال، واشاعت جوا من البلبلة في كل قطاع شعبي ومذهبي لمنع رموزه من التقارب مع الاطراف الاخرى.

ان من اكبر التحديات التي تواجه الحكومة مسالتان: الاولى توحيد الهدف لدى اطراف المعارضة والثانية توحيد المواقف في مابين هذه الاطراف. اما بالنسبة للمسالة الاولى فقد كان تطبيق العمل بمواد الدستور التي تدعوالى انتخاب مجلس وطني صفعة بوجه الشعب واعلانا بالحرب من جانب واحد. وبرغم تعاقب السنين منذ حل المجلس الوطني، فما يزال العمل بالدستور مطلبا شعبيا اساسيا لا يختلف عليه اي من الاتجاهات السياسية في البلاد. فلا فرق بين الاسلامي والوطني في هذا الجانب، حيث هنالك اجماع على ضرورة العمل بالدستور كمقدمة لاستقرار الاوضاع في البلاد. وقد قدم الشعب من اجل ذلك تضحيات كبيرة خلال السبعينات والثمانينات ومايزال يفعل الآن. ويتركز عمل

البقيه ص ٤

سجناء جو - ٢

في يوم الاربعاء ١٩٩٤/٣/١٦ اصدر ضباط سجن جو - ٢ امرا الى السجناء بتجميع أمتعتهم استعدادا للانتقال الى سجن جو - ١ ولم يعطوا فرصة كافية للاستعداد، بل حدث ذلك على عجل. وتم نقلهم الى السجن الجديد الذي كان به ١٢ سجينا. وقد احتفى هؤلاء بالقادمين الجدد بشكل جيد.

وهناك الآن في سجن جو - ١ اثنان وعشرون سجينا من سجناء الراي وهم: السيد جعفر العلوي، عبد الحسن محمد جعفر العماني، جمعة علي عبد الله الجفيري، رضا علي عبد الله الجفيري، جاسم رضا حسين، محمد جواد حسن كاظم، علي عبد الكريم حسن الشبيب، محمد صالح النشيط، جعفرالميسرينة، السيد قاسم السيد حسن الموسوي، سعيد احمد علي طريف، صالح الخواجة، قاسم الزهيري، علي احمد جاسم الديري، علي حسن، رضا الخواجة، عبد الله الصيرفي، نبيل باقر، احمد ميرزا، محمد جميل عبد الامير الجمري، عبد الجليل خليل ابراهيم وصادق جعفر.

سجينان في المستشفى العسكري

نقل الشهرالماضي بعض المعتقلين السياسيين الى المستشفى بعد تعرضهم الى التعذيب الشديد، وعرف من بينهم السيد جعفر العلوي الذي يعاني من مرض في الدم. وماتزال صحتهم متردية بعد الضرب الشديد الذي لقوه.

ويعتقد ان التعذيب حصل في مطلع شهر ابريل. ففي يوم الاربعاء ١٩٩٤/٤/٦ كان موعد زيارة عائلة نبيل باقر لابنهم في القلعة، ولكنه لم يات، وعندما سالت العائلة الشرطة عن السبب أجابوا انهم لا يعرفون. وفي يوم السبت ١٩٩٤/٤/٩ كان موعد زيارة علي احمد الديري فذهبت عائلته للقائه ولكنه لم يات. وعندما تحرى الاهل عن ذلك عرفوا انه منذ عصرالثلاثاء ٤/٥ او صباح الاربعاء دخل على السجناء ضابط جديد وفتش حاجاتهم فحصل على راديو صغير لدى احدهم وجهاز كاسيت فانفعل وانزل بهم اشد العقوبات.

وقد قام السجناء باضراب عام ولكن السجانين قاموا بتعذيبهم وضربهم ضربا مبرحا.

. ويقول شاهد عيان ان ستة منهم نالهم من التعذيب القسط الاكبر منهم محمد جميل الجمري وصادق عبد الله وصلاح الخواجة وعبد الحسين العماني ونبيل باقر وعلي احمد الديري. وما يزال هؤلاء محتجزين في زنزانات انفرادية.

اعتقالات جديدة

ما يزال عدد من طلاب مدرسة مدينة عيسى الثانوية معتقلين بعد الحادثة التي جرت في ١٩٩٤/٤/٢ بين مجموعتين من الطلاب وقداعتقلت سلطات الامن ٢٥ شخصا وحولت القضية الى قضية سياسية، وقامت بتفتيش منزل احد المعتقلين وهو مهدي سهوان. وهناك قلق لدى عوائل هؤلاء الطلاب بسبب طول فترة الاحتجاز وعدم حصولهم على اية معلومات عن اولادهم عندما يراجعون وزارة الداخلية. ومن بين المعتقلين: مهدي سهوان، السيد كامل السيد عبد النبي، (١٩ سنة، الصف الثالث الثانوي)، بشار عبد الهادي عيسى ١٩ سنة الثالث الثانوي، احمد محمد قهرمان ١٨ سنة ثالث ثانوي، يونس محمد قهرمان ، حبيب حمزة علي ١٧ سنة، ثاني ثانوي، عبدالرضا محمد غلوم ١٩ سنة، وسام عباس محمد السبع ١٧ سنة ثاني ثانوي، منصور عبد النبي ١٨ سنة، منير عبد النبي. مهنا علي الغانم ١٩ سنة، محمد عبد الجليل اميري ١٩ سنة، حسن منصورالعالي ٢٠ سنة، حسين كزاز ٢٣ سنة، يونس الشويخ ١٧ سنة و جعفر الحداد.

ندوة مشتركة للمعارضة البحرانية

عقدت المعارضة البحرانية ندوة مشتركة استضافتها المنظمة العربية لحقوق الانسان في لندن في ٣١ مارس الماضي. وتحدث في الندوة التي ادارها الدكتور منصور الجمري ثلاثة اخرون وهم عبد النبي العكري وعبد الجليل النعيمي و عبد الحميد الرضي. وتشعب الحديث الى قضايا متعددة منها ما يتعلق بانتهاكات حقوق الانسان وقضايا الدستور. وقد حضر الندوة عدد جيد من المثقفين العرب الذين اثروا الندوة باسئلتهم يعتبر هذه العمل تطورا عمليا في عمل المعارضة.

اعتقالات غير مبررة

اعتقلت المخابرات البحرانية في مطلع الشهرالماضي الشيخ منير المعتوق لمدة يومين وفتشت بيته تفتيشا دقيقا واطلقت سراحه بعد ان حققت معه مستعملة اساليب القمع والتهديد. وسبق ان اعتقل الشيخ منير سابقا ومنع من القاء كلمة بمناسبة يوم القدس ولكن مواقفه ازعجت السلطة وهي تبحث عن مبررات لاعتقاله

اسقاط جنسية بن لادن ومعاودة لجنة الحقوق الشرعية نشاطها

اعلن بيان صادر عن وزارة الداخلية السعودية في ١٩٩٤/٤/٧ ان الرياض قررت اسقاط الجنسية عن اسامة محمد بن لادن المقيم في السودان. وقال البيان الذي نقلته وكالة الانباء السعودية انه «نظرا لما بدر من اسامة محمد بن لادن من تصرفات غير مسؤولة تتعارض مع مصلحة المملكة وتسيء الى علاقاتها مع الدول الشقيقة ونظرا لعدم انصياعه للتعليمات المبلغة له فقد تقرر اسقاط الجنسية السعودية عنه عملا بمقتضى المادة التاسعة والعشرين من نظام الجنسية السعودي».

ولم يحدد البيان نشاطات بن لادن التي ادت الى حرمانه من الجنسية كما لم يورد نص المادة التاسعة والعشرين المذكورة. وينتمي بن لادن الى عائلة سعودية ثرية تعود اصولها الى حضرموت «جنوب اليمن» وتمتلك عائلته واحدة من اكبر شركات المقاولات في المملكة تنفذ حاليا مشروع توسعة الحرم المكي الذي تقدر قيمته بعدة مليارات من الدولارات.

وقد ردت «هيئة التصدي والدفاع عن الحقوق الشرعية» على هذا القرار ببيان وقعه اسامة بن لادن نفسه وحمل الرقم (١)، وهذا نصه:

من هيئة النصيحة والدفاع عن الحقوق الشرعية

لقد اصدرت المملكة العربية السعودية عبر وزارة الداخلية بيانا تسقط فيه الجنسية عن اسامة بن محمد بن لادن، زاعمة انه يقوم باعمال غير مسؤولة تتعارض مع مصلحة المملكة وتسيء لعلاقاتها مع الدول الشقيقة، وانه رفض الانصياع للتعليمات التي اصدرت اليه. وتبيانا للحق وكشفا للامور لا بد من ايضاح ما يلي:

اولا: ان الجنسية التي ينالها المواطن بالميلاد حق اصيل مشروع لا يملك السلطان ان يصادره منه ببيان ولا ان يجرده منه بقرار. ولكن الطغاة يأبون الا سلب هذا الحق من اهله بينما يبيحون ارض الحرمين لخصوم العقيدة اعداء الدين. ان ارتباط الانسان ببلده امر جار في دمه راسخ في قلبه لا تملك الاجراءات السياسية الباطلة ان تنزعه عنه، وان الحيثيات التي حملها بيان المملكة لا تجد مصداقية حتى عند الذين كتبوها فضلا عن امة المسلمين داخل المملكة وخارجها والتي تشهد على ان الاستهتار بالمسؤوليات الجسام وانتهاك الحقوق والعدوان على الشريعة والمواطنين هي سمة القائمين على الامر في المملكة العربية السعودية فكيف تكون هذه الشهادة الصادقة على هذا الواقع جريمة يصادر بها انتماء المواطن لبلده؟!!

ثانيا: ان الاسباب الحقيقة التي صودرت بموجبها الجنسية من اسامة بن لادن (وهي الالتزام بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر) تصدق على جمهور عريض من مواطني ذلكم البلد الطيب المبارك، وقد عبروا عنها من خلال جماعة كبيرة من الائمة العلماء الذين صدعوا بكلمة الحق في وجه السلطان الجائر بالمذكرات والخطب والعرائض التي كان من آخرها مذكرة النصيحة المشهورة في العام الماضي والتي ما انتصحت بها الحكومة ، بل حجبتها وعاقبت وسجنت من يحوزها، غير عابئة بما جاء فيها من ضرورة الالتزام بشروط الولاية على الامة، رغم الازمة الاقتصادية التي تتفاقم حدتها المرعبة يوما بعد يوم، وهي تنفق في ذات الوقت باسراف وبذخ على اعلام فاسد جائر همه تقديس الاشخاص والذوات وتخدير الامة وتغييب وعيها ضاربا معاوله في قيم الامة ويعبث بفلذات اكبادها من الجيل الطالع القادم، فسخرت ذلك الاعلام للسخرية من حركة العلماء المباركة باذن الله ونصيحتهم الواضحة الحاسمة، ولكن الحق الابلج تداعى اليه ـ بعد العلماء ـ مئات المثقفين والوجهاء والتجار والمسؤولين السابقين . لم يرهبهم الظلم من ايداع توقيعاتهم على المذكرات المتوالية التي شخصت الداء ووصفت الدواء، في تاصيل شرعي قويم وعرض علمي سليم، تبغي الاصلاح للفجوات الخطيرة في فلسفة الحكم ومواضع الخلل الرئيسية في مقوماته السياسية.

ثالثا: ان هيئة النصيحة والدفاع عن الحقوق الشرعية (التي تصدر هذا البيان) تكونت بعد ان استنفذ القول اللين والاشارة اللطيفة طاقتهما مع الاذن الطاغية الصماء، فلم يبق لنا إلا التزام الصف الصادع بالحق رغم القهر والاضطهاد.

ان موقفنا هذا ليس مدفوعا بسبب خلاف شخصي اونزاع مع عرض قريب من متع الدنيا الفانية حتى يجهض باجراءات قمعية كسجن الدعاة اوايقافهم او فصلهم اواغلاق مكاتبهم او تجميد اموالهم او سحب جنسياتهم، ولكنه قيام بواجب الامربالمعروف والنهي عن المنكر، و الخلاف مع النظام فيه خلاف على امهات الامور المهمة، ومظالم قضايا الامة، في بلد هو مهبط الوحي والرسالة، وفيه قبلة المسلمين وكعبتهم.

ان الذي دعا من هاجر من اهل الحق للهجرة ليس شهوة التمرد والتطرف، ولا الكيد للشعوب المسلمة كما يزين اعلام المرجفين ولكنه القيام بحقنا في البيان والنصح وواجبنا في الدفاع عن المظالم والحقوق الشرعية

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

اسامة بن محمد بن عوض بن لادن

١٤١٤١٠/٢٩هـ الموافق ١٩٩٤/٤/١٠

المعارضة السعودية تعاود نشاطها

في تطور له دلالاته عاودت «هيئة الدفاع عن الحقوق الشرعية» التي اعلنت عن نفسها قبل عام واحد، وقمع اعضاؤها من قبل النظام، النشاط مجددا.

وقد وصل الى العاصمة البريطانية الدكتور محمد المسعري الناطق الرسمي باسم اللجنة والذي اعتقل في السعودية لعدة شهور العام الماضي، واسس مكتبا للجنة يشرف على ادارته الدكتور سعد الفقيه. وقد اصدرت اللجنة حتى الان ثلاثة بيانات توضح اهدافها مؤكدة عزمها على تحقيق قدر من الحرية في السعودية ومواجهة القمع السلطوي الذي يمارسه آل سعود ضد المواطنين. وهذا تطور مهم في ساحة المعارضة السعودية وسوف تكون له آثاره المستقبلية المهمة.

تصرفات آل خليفة مع الشعب اثناء النزاع الحدودي

المشكلة بين آل خليفة وحكومة قطر ليست مشكلة جديدة، بل تصل الى حدود قرن من الزمان، تخللتها عدة حروب، لاسيما في القرن الماضي. وموضوع الحديث هنا هو أثر هذه المشكلة على آل خليفة وانعكاسها على تصرفاتهم مع الشعب البحراني. فقد دابت حكومة آل خليفة على تشويه سمعة الشعب القطري وجعله موضع السخرية، واختلاق النكات عليه في وسط الشعب البحراني. غيران الكثير من أبناء الشعب البحراني واع للقضية، ويعتبر الخلاف والنزاع الحدودي هونزاع سياسي بين حكومتين، ولا شأن للشعوب فيه، اذ ان هذه الشعوب معزولة تماما عن اتخاذ القرار في هذه القضية وفي كل قضية اخرى مشابهة.

وغير خفي على الاوساط الاقليمية والدولية ما يعانيه شعب البحرين من ظلم واضطهاد على أيدي آل خليفة. وتجد حكومة قطر في هذا مادة اعلامية دسمة ضد آل خليفة، لاسيما عند اشتداد ازمة الخلاف الحدودي، وحكومة آل خليفة تدرك ذلك جيدا فتسعى عند اشتداد الازمة الحدودية الى التقرب من الشعب البحراني، وتقدم له الوعود والاماني. ولكن الشعب يعرف ان هذه الوعود كاذبة ومؤقتة، فما ان تهدأ الازمة بين الحكومتين حتى يتناسى آل خليفة كل ما قدموا من وعود والتزامات لهذا الشعب المحروم.

ولعل اقرب مثال لذلك ما حدث في سنة ١٩٨٦م، حين وصلت الازمة الحدودية الى مستوى قريب من المواجهة المسلحة عندها اتصل رئيس الوزراء ـ خليفة بن سلمان ـ بعلماء الدين والاعيان وطلب منهم الحضور الى مكتبه في دار الحكومة، دون ان يطلعهم على سبب الدعوة، فلما حضروا عرض عليهم مشكلة النزاع الحدودي مع قطر وطلب منهم الوقوف الى جانبه، ولكن قام اليه اثنان من الحاضرين هم الدكتور عبد اللطيف المحمود والشيخ عيسى احمد قاسم وقدما اليه بعض المطالب الشعبية والمشاكل التي يجب ان تحل من قبل الحكومة من مثل مشكلة العمالة الاجنبية والبطالة الوطنية وحرية الصحافة، واطلاق سراح السجناء السياسيين، وفتح المدارس الاسلامية التي اغلقتها السلطة. عندها قال خليفة بن سلمان امام الحاضرين «اشهدوا علي اني سوف ابني جميع هذه المطالب» انتهت الجلسة. وعرض تلفزيون البحرين صورة صامته للحاضرين، وقال المذيع ان هؤلاء العلماء والاعيان قد زاروا رئيس الوزراء مهنئين بسلامته من مرضه ورجوعه الى الوطن!!

وهدأت الازمة. وتبخرت الوعود التي قدمها خليفة. انها مجرد دغدغة للعواطف وضحك على الذقون من أجل كسب الشعب الى جنب الحكومة اثناء اشتداد الازمة. وما زال الحاضرون شاهدين على رئيس الوزراء كما طلب ولكن شهادة ادانة له بالكذب ونكث الوعود.

بدأت نار الازمة الحدودية تشتعل من جديد اثناء عرض قطر للقضية على محكمة العدل الدولية في لاهاي، ورفض حكومة البحرين لذلك في بداية هذا العام. ووجد آل خليفة انهم محتاجون الى الموقف الشعبي الداعم لهم. فقام الامير عيسى بن سلمان بزيارة مفاجئة للشيخ سليمان المدني في بيته وذلك في شهر رمضان (١٤١٤ هـ) بدون ترتيب مسبق وعرض عليه القضية وضرورة الوقوف مع الحكومة وانه في مقابل ذلك سيقوم بتنفيذ المطالب الشعبية ومنها اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين. وهكذا فعل اخوه خليفة مع الشيخ منصور الستري. كما قام خليفة اضافة لذلك بزيارة مدينة الحد وتجول في شوارعها وتحدث مع اهاليها. وذلك لتناسي مع فعلته الحكومة بشيخها الدكتور عبد اللطيف المحمود من اعتقال وفصل عن التدريس في الجامعة ومنع من الخطابة في المسجد في جمعة او جماعة، بل ولا يكون اماما في المسجد مادام مصرا على آرائه بالمطالبة بالحرية والكرامة، وفي التقارب والتنسيق مع الشيخ عبد الامير الجمري.

ان التحركات الاخيرة لآل خليفة شأنها شأن التحركات الاولى، وهي مجرد ذرالرماد في العيون لاخفاء معايب آل خليفة، ولكسب ود الشعب بتقديم الاماني المعسوله له في اعادة الحرية والحياة الكريمة، مقابل وقوفه ضد حكومة قطر. بل وضد شعب قطرالشقيق.

ان الشعب البحراني قد فقد كل أمل خير في حكومة آل خليفة ولم ير منها الا التعسف والاضطهاد. وان يصدق وعودها باحترام حرية الشعب وكرامته، فالمؤمن لا يلدغ من جحر مرتين.

قمع السلطة ومعارضة الشعب في سباق مستمر

شهدت البحرين الشهر الماضي، وما تزال تشهد، توترا سياسيا كبيرا بسبب سياسات جهازالامن القمعية من جهة وتعنت الجهازالسياسي من جهة اخرى. ومع ان التوتر السياسي في البلاد كان قائما خلال الاربعين سنة الماضية (اي منذ قيام حركة الهيئة في الفترة ١٩٥٤ ـ١٩٥٦) ، فان درجة التوتر كانت تصعد وتهبط تبعا للظروف ولكنها لم تتلاش تماما في اي وقت من الاوقات. واسباب تصاعد التوتر كثيرة، ولكن لعل اكثر ما يستنفر قوات الامن واحد من عدة عوامل: توحد حركة الشعب في اطار واحد اسلامي ووطني، اواكتشاف تنظيم سياسي سري او توزيع منشورات او كتابة شعارات على الحيطان. واغلب هذه العوامل متوفر في البحرين بسبب طبيعة النظام السياسي الذي لا يترك مجالا للتعايش السلمي مع المواطنين. وهناك عدد من الامور التي حدثت الشهر الماضي نذكر منها ما يلي:

١) بعد نقل السجناء العشرة من سجن جو ـ ١ الى جو ـ ٢، قام ضابط السجن بتفتيش ممتلكات السجناء الاثنين والعشرين، ووجد لدى المهندس محمد جميل الجمري جهاز راديو صغيرا معه مسجل كاسيت، يستعمله لارسال رسائل صوتية الى عائلته. والجمري يقضي فترة حكم بالسجن لمدة عشر سنوات منذ سبتمبر ١٩٨٨ بتهم واهية اختلقت للنيل من عزيمة والده، الشيخ عبد الامير الجمري المعروف بمواقفه البطولية. فما كان من السجانين الا ان صبوا جام غضبهم على السجناء، واعتدوا عليهم بالضرب والتعذيب، وعندما اضربوا عن الطعام، نقلوهم الى زنزانات انفرادية. وقد تركزالتعذيب على ستة اشخاص هم السيد جعفر العلوي ومحمد جميل الجمري وعبدالجليل خليل ابراهيم ونبيل باقر وعلي احمد الديري وشخص سادس لم يعرف اسمه بعد. وقد نقل الشخصان الاخيران، نبيل باقر وعلي احمد الديري الى المستشفى العسكري بعد ان ساءت حالتهما الصحية نتيجة التعذيب الشديد. ونقل عن احد السجناء غيرالسياسين افرج عنه بعد الحادثة ان اوضاع هؤلاء أصبحت سيئة للغاية، وان التعذيب مستمر والهدف من ذلك معرفة مصدر جهازالراديو، وكيف تم تسريبه الى السجن. فالحكومة تصر على ابقاء السجناء في حالة من الانقطاع الكامل عن الحياة لكي لا يكون لوعيهم السياسي دور مستقبلي بعد خروجهم من السجن. وتراهن السلطة على ابقائهم جاهلين بما يجري في العالم لكي ينصرفوا الى اهتمامات اخرى غير حياتية، كما حدث لبعض السجناء السابقين الذين اصبح بعضهم يعتقد بمعتقدات واهية ويتشبث بالاحلام وما ينجم عنها. وقد تأخر الافراج عن السجناء المذكورين لانهم رفضوا الانحناء للضغوط الحكومية طيلة السنوات الماضية. وبسبب قلق عوائل المعتقلين على ابنائهم فقد ذهب أهالي السجناء السياسيين صباح الاثنين ١٩٩٤/٤/١٨ الى القلعة لرؤية ابنائهم والاطمئنان على صحتهم، ولكن تم منعهم من قبل رجال الامن، وحين سئلوا عن اسمائهم لاذوا بالصمت، واصروا على رؤية ابنائهم وهددوا بالذهاب الى منظمات حقوق الانسان اذا لم يسمح لهم بذلك. وبالفعل فقد خرجوا من دون نتيجة من القلعة وتوجهوا مباشرة الى مكتب تابع لهيئة الامم المتحدة ولكنه خاص بالبيئة والتنمية فأرشدوهم الى المكتب المعني بالامر بمنطقة الجفير. وهناك التقوا بمسؤول كويتي اخبرهم بان امكانيات ردة الفعل تجاه البحرين ضعيفة نوعا ما ولكن بالامكان عمل شيء عن طريق اعداد تقارير بأسماء المعتقلين وأية أدلة ثبوتية اخرى. وأخبرهم بان يعودوا مرة اخرى حيث انه سيترك المكتب الذي سوف يستلم شؤونه مسؤول امريكي وقد يساعدهم ذلك التغيير في الضغط على الحكومة.

ومشاعرأهالي المعتقلين هذه الايام قلقة بسبب الخشية على ابنائهم من بطش السجانين الذين يتلذذون بتعذيب الابرياء.

٢) استمرارا لسياسة البطش والارهاب، اعتقلت السلطة ٢٥ شابا اغلبهم دون العشرين عاما من العمر على اثر مشاجرة في احدى المدارس، وهي مدرسة عيسى الثانوية. كان ذلك في الثاني من ابريل. وكانت المشاجرة بين مجموعتين، احداهما تتألف من شاب متدين والاخرى من شباب ليس كذلك. وملخص المسألة ان الطلبة غيرالمتدينين كانوا يستهزئون بطالب متدين ويستفزونه برفع صوت الموسيقى امامه وغير ذلك من الاساليب. وفي احد الايام قام خمسة منهم بالاعتداء عليه وضربه. وفي اليوم التالي جاءت مجموعة لتساعده ويبدو انهم دخلوا في مشاجرة مع المجموعة الاخرى. وفي اليوم الثالث كان المسرح معدا لمواجهة ثالثة، ولكن لم يحدث شيء . وعندها بدأت الاعتقالات في صفوف المجموعة المتدينة بعد ان رصد رجال المباحث تحركات افرادها وارسلوا لهم احضاريات واعتقل من ذهب الى القلعة استجابة للاحضارية، واعتقل ايضا من ذهب ليسأل عن المعتقلين. وفي منتصف الشهر اي بعد مرور اسبوعين على اعتقال المجموعة قامت المباحث بتفتيش منزل احد المعتقلين، وهو مهدي سهوان. وبقي حتى ذلك الوقت ١٦ شابا معتقلا بدون سبب. وقد منع ذووهم من مقابلتهم. والغريب ان الاهالي عندما يسألون عن سبب التأخر في اطلاق سراحهم وسبب التوقيف لا يجدون كلاما مفهوما من قبل رجال الامن، الذين يكررون الاجابة بقولهم ان لا وجود لاية قضية وانهم سوف يطلق سراحهم. بينما تمضي الايام وهؤلاء الطلبة معتقلون وممنوعون من حضور الدروس. وهناك من يقول انهم اتهموا من قبل المباحث بانهم يعدون لقلب نظام الحكم وزعزعة الأمن في البلد، بينما القضية لا تعدو كونها مشاجرة بين مجموعتين طلابيتين كما يحدث في اي مكان.

هذا وقد اصبحت المشاعر الشعبية متوترة بسبب استمرار احتجاز المجموعة وتعرض بعض افرادها الى الضرب والتعذيب. وقد وزعت منشورات حول المسألة حملت «صوت البحرين» على اثنين منها. والواضح من هذه المنشورات توضيح حقيقة ما حدث وتحميل الحكومة مسؤولية أمن الشباب وسلامتهم. كما تؤكد وحدة الصف الوطني وتشجب محاولات السلطة تحويل القضية الى مسألة طائفية لتفتيت التماسك الشعبي. ومن المعروف ان السلطة تلجأ الى بث الفتنة في صفوف الشعب عندما تلوح في الافق بوادر اتحاد في الموقف الوطني والاسلامي. الحكومة لا تخفي انزعاجها من توحد الموقف بين الاسلاميين (سنة وشيعة) والوطنيين حول المطالب الشعبية الملحة، ذلك التوحيد الذي عبرت عنه العريضة الشعبية التي رفعت الى الامير في نوفمبر ١٩٩٢ ووقع عليها ممثلون عن كافة القطاعات الدينية والمهنية في كل مناطق البحرين.

وجاء في احد البيانين: «نهيب بجميع الغيارى من ابناء الشعب البحراني المسلم، وعلى الخصوص اهالي المعتقلين ونوويهم ان يكونوا على وعي وبصيرة بمجريات الامروحتى لا تكون اكبادنا طعمة سائغة للوحوش المفترسة وان لا نتبع كل من نعق ببوق الطائفية المسموم». وجاء في الآخر: «نحمل الجميع مسؤولية الدفاع عن الشباب المتدينين بكل ما يمكن من وسائل الدفاع الشرعية والقانونية، كما نتمنى قطع الطريق امام الاشاعات لكي لا تمتد في الساحة وتزعزع المجتمع المترابط».

٣) استمرارا لسياسة الابعاد التي تعتمدها السلطات البحرانية لمواجهة المعارضة فقد ابعد الشهر الماضي ثلاثة مواطنين حاولوا الرجوع الى البلد الشهرالماضي. فقد رجع الاستاذ عبد الجليل النعيمي الى مطار البحرين الدولي قادما من الولايات المتحدة الامريكية عن طريق امستردام يوم الجمعة ١٩٩٤/٤/١٥، ولكنه منع من الدخول، وعندما طلب منه التوقيع على استمارة طلب تجديد جواز سفره، رفض ذلك قائلا انني جئت للبقاء في البلاد وليس لتجديد الجواز، ولكن سلطات الامن جددت جوازه واجبرته على الرجوع الى سوريا حيث كان يعيش فيها منذ قرابة العشرين عاما. وكان النعيمي قد رجع الى البحرين قبل عام واحد ومنع من الدخول واصدر له جواز سفر لمدة عام واحد انتهى الشهرالماضي. وفي يوم السبت ١٩٩٤/٤/١٧ رجع الى البلاد السيد هاشم الموسوي بعد ان قضى عاما واحدا في المنفى، ولكنه منع من دخول البلاد. واجبر على السفر الى دولة الامارات العربية في اليوم نفسه. وهناك قال لمسؤولي الامن انهم يتحملون مسؤولية اعادته الى بلاده، وفي اليوم التالي ارجع الى مطار البحرين. وهناك هدده رجال الامن بأنه اذا اصر على موقفه فسوف يتم تسفيره الى بلد تختاره السلطات له. وهنا لم يبق امامه الا الرجوع الى سوريا التي كان قد نفي اليها قبل عام واحد. وتجدر الاشارة الى ان السيد الموسوي كان قد قضى عدة فترات في السجن ما بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٩٣ كان آخرها حكما بالسجن لمدة خمس سنوات. وعندما انتهت هذه الفترة كاملة في ابريل ١٩٩٣، اخرج من السجن الى المطار الدولي مباشرة ولم يطلق سراحه، بل نفي الى خارج البلاد..

وفي يوم الاربعاء ٢٠ ابريل رجع الى البلاد الشيخ علي مكي، وهو طالب علم يدرس في مدينة قم. وحاولوا التحقيق معه الا انه لم يتجاوب معهم. فاعطوه جواز سفر جديد مدته عام واحد ويصلح للسفر الى سوريا ولبنان وايران فقط، ورحلوه الى سوريا. ولدى الشيخ علي مكي زوجة وثلاثة اطفال. هذا جانب من قصة سياسة الابعاد التي تنتهجها حكومةالبحرين والتي اصبحت مدينة بسببها من قبل المنظمات الدولية. وهناك الآن احتجاجات كثيرة من هذه المنظمات والبرلمانات العالمية. ويتوقع استمرار هذه الحملة الاعلامية طالما استمرت سلطات البحرين في انتهاك حقوق المواطنين بهذه الطريقةالرخيصة. ويستغرب المسؤولون الاجانب عندما يسمعون قصص التسفير بهذه الطريقة ومنع العائدين من دخول بلادهم.

٤) اصبحت المساجد تكتظ بالمصلين خلال العامين الماضيين بشكل خاص، حيث اصبح الخطباء اكثر اهتماما بالقضايا التي تهم الشعب. وفي مقدمة هذه القضايا البطالة المستفحلة والفساد الحكومي واستمرار غياب الحريات وعدم العمل بالدستور. ولم يعد غريبا ان يطرح الخطيب والعالم الديني مطالبته بالتصدي لهذه القضايا، الامرالذي يعكس تطورا نوعيا في العمل الشعبي، وهناك ضغوط حكومية على المتحمسين لهذه القضايا، ومحاولات مستمرة لاشغالهم بقضايا صغيرة أقل اهمية مثل ابعاد المواطنين، وافتعال الازمات الصغيرة الجانبية مثل قضية اعتقال طلاب مدينة عيسى. وفي الوقت نفسه ابراز سياسة العصا الغليظة وممارسة التعذيب والحرب النفسية ضد المواطنين كما حدث مؤخرا للسجناءالسياسيين في سجن جو ـ ٢. والواضح ان كل ذلك ليس الا محاولة للالتفاف على المطالب الشعبية وكسر الاجماع الوطني الذي اصبح يهدد السلطة اكثر من اي وقت مضى.

وقد بدأ الشباب العاملون اصدار «منبر الجمعة» وهي نشرة اسبوعية تحمل ملخصا لخطب الجمعة، وهي مؤشر لتطور نوعي في العمل الثقافي.

٥) شعورا من حركة المعارضة البحرانية بضرورة الضغط المتواصل على الحكومة فقد اصدرت الشهر الماضي منشورا عاما بالمطالب الاساسية للشعب البحراني وزع على الصحف العالمية والمؤسسات الدولية لتوضيح قضية الشعب مع الحكومة. ووقع على البيان حركة احرار البحرين والجبهة الاسلامية والجبهة الشعبية وجبهة التحرير. وطالب البيان بالغاء قانون امن الدولة، وتطبيق الدستور، واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح للمنفيين بالعودة الى الوطن.

رسالة الى مجاهد

عزيزي مجاهد:
عندما تحدثت معك المرة الاخيرة عبر الهاتف انتابني شعوران، اولهما شعور بالغبطة لانك ما تزال صامدا في دربك شامخا بهامتك، واثقا من اهدافك، وهذا ما بعث في نفسي الاطمئنان بانك ما تزال رفيق الدرب برغم وعورته. وثانيهما شعور بانك تعيش تحت وطأة ظروف لا ترحم وحرب نفسية لا تهدأ، وقد يؤدي ذلك الى تراجع عن طريق النضال والمواجهة قبل ان تحقق الاهداف. وهذا الجانب اقلقني كثيرا خصوصا وانا الحظ كيف تساقطت اوراق شجرتنا الواحدة تلو الاخرى، ولم يبق الا عودها وقليل من الاوراق الحديثة النمو. اترى هل نحن نقف على اعتاب خريف مبكر ام ان طبيعة المواجهة تحتوي على مد وجزر، صعود وهبوط، تقدم وتراجع؟
قد لا اتقن الاجابة على تساؤلات فلسفية من هذا النوع، فلم أر نفسي يوما مولعا بالفلسفة وطومها، ولم أكن يوما منظرا لحركة التاريخ، وكل ما اشعر به هو انني واحد من أبناء هذه الامة المغلوبة على أمرها، المهزومة في داخلها، الالعوبة بأيدي أعدائها. ومع ادراكي ذلك، فان اليأس لم يدب في نفسي قط، اذ لو حدث ذلك لأصبحت اشك في حقيقة ايماني بالله سبحانه وتعالى. فما دام هناك ذرة من ايمان، فان الامل هو خليلي، وهل ييأس من روح الله الا القوم الكافرون؟ وما دمت اقرأ القرآن، فانني غني بالعبر، مطلع على قصص الحضارات، واع لاسفار الامم، عارف بحركة التاريخ، «فكأين من نبي قاتل معه ربيون كثير فما وهنوا لما اصابهم في سبيل الله وما ضعفوا وما أستكانوا».
يا مجاهد: أن تساقط الاوراق قد يعني قدوم الخريف، ولكنه لا يعني موت الشجرة من أصلها، فكما ان هناك صيفا وشتاء او ربيعا وخريفا في حركة الطبيعة، فان حركة المجتمع محكومة بقوانين مشابهة لقوانين الطبيعة بل انها مكملة لها ومنبثقة عن المصدر نفسه، وهوالله سبحانه وتعالى. وفي الخريف حكمة، فتساقط الورق الاصفر يعقبه نمو ورق اخضر جميل. «ان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا ألفا من الذين كفروا ذلك بانهم قوم لا يفقهون» ذلك هو ربيع المؤمنين حيث تعلو همهم ويتضح الهدف من حركتهم، ويتحركون لفتح الامم والشعوب حاملين لواء الحق والعدل والحرية. وحين تدور الدوائر يطل الخريف على الفئة المؤمنة فتخور قوى بعضهم وتقل كفاءتهم: «ان منكم مائة يغلبوا مائتين». قد يصاب هؤلاء بشيء من الغرور والعجب، فيتحركون على غير هدى واستعداد للمفاصلة فتحدث الانتكاسة: «ويوم حنين اذ اعجبتكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئا وضاقت عليكم الارض بما رحبت ثم وليتم مدبرين».
لقد علمنا القرآن ان نقرأه ونعتبر بما فيه وفي غيره من عبر الماضين، وبالتالي فاننا ننظر الى الواقع الذي نعيشه نظرة قرآنية لندرك معنى النصر والهزيمة وظروف كل منهما واسبابه. عندها ندرك اسباب الصعود وعوامل التراجع. ونفهم لماذا يصمد البعض وينحني الآخر. وما اجدر بنا ان نقرأ سورة «التوبة» بروح منفتحة لندرك ابعاد الظواهرالاجتماعية والسياسية التي تؤثر سلبا اوايجابا في مسيرة الامم والمجتمعات. حينها سوف ندرك معنى ان يتراجع البعض عن المسيرة، ويلتحق بها البعض الآخر، وهي ظواهر لا تقتصر على زمان دون آخر او مكان بعينه، بل هي تعبير عن التباين في مستوى الايمان بالقضية والحماس لها والرغبة في العطاء والقدرة على تحمل المصاعب، وكلها عناوين لصفات انسانية ترتبط بالبشر.
عندما اتدبر ذلك لا ارى محيصا من الثبات عل الدرب، اذ لا ارى من المبررات الشرعية ما يسمح لي بالتخاذل اوالسكوت اواقرار الظلم او مباركة الظالم على ظلمه، اوالقبول بتغييب مبادىء العدل والمساواة بين الناس، والحرية والانفتاح وكلها من قيم الاسلام واسس نظامه الاجتماعي والسياسي . واذا كان ثمة تفكير لدي، فهو لا يتجاوزالشعور بالاسى لاولئك الذين يعيشون كالبهيمة همها علفها، لا دور لهم في الحياة، ولا مكان لهم في المجد. وبامكان كل منا ان يصل أعلى المراتب الدنيوية في بلاط الظالمين بشيء من التملق والنفاق والمراوغة، ولكن هل يستطيع من يحمل فكر القرآن ورسالة السماء ان يفعل ذلك؟ القليلون فقط هم الذين يستطيعون قمع طموحاتهم المادية ويرفضون العيش الرخيص في بلاط الظالمين. اما الغالبية من الناس فيؤثرون قيم الارض على قيم السماء، ويقدمون من التنازلات ما يتطلبه صعودهم الى المناصب حتى لو كان ذلك دعما للظلم وتنكرا للحق.
عزيزي مجاهد: رأيت في هذه الدنيا صنفين من الناس، احدهما يضع قيمة ومبادئه نصب عينيه وهو يبحث عن موقع يعيش فيه كريما قانعا بالقليل، وهو ينتمي الى مدارس فكرية وعقائدية متعددة، والآخر يستعمل المبادىء وسيلة للوصول الى الموقع الاجتماعي، فهي عنده كالملبس الذي يرتدي منه ما يناسب هذا المجلس اوذاك. ورجل مثلك، يا من وضع قضيته نصب عينيه وتحمل في سبيله من المشقة العناء الشيء الكثير، لا يحتاج الى توجيه من مثلي فانت اعرف بدربك ونهجك ونفسك. ومن هنا لم يتملكني الخوف عليك كمؤمن واع متحرك يندفع باتجاه الحق مهما كلفه الامر، ومع ذلك فليس هناك من حرج في ان اشد على يديك وانت صامد كالجبل، وان أذكرك كما أنكر نفسي بالاخلاص للقضية والثبات على درب المجاهدين، والتمسك بحبل الله، والانتماء الى تيارالحق والعدل والحرية. واياك اياك ان يغور عزمك او ان ترى في الارتباط بالارض مبررا للتراجع والتقهقر. «يا ايها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون»

مع الاحرار في صمودهم

هل انت الا العابد المتهجد ... هل أنت الا الواثب المترصد
سلّمت أمرك للاله مجاهدا ... حقا فأنت الثائر المتوقد
وفتحت قلبك للنضال فلم تكن ... عبدا وغيرك للمذلة يسجد
قرآنك العملاق خير معلم ... ودليلك الهادي النبي محمد
ماذا يضيرك ان تكون مقيدا ... مادمت حرا فالسلاسل سؤود
أو هل سئمت بأن يلامس معصما ... فيك الحديد فيعتريك تنهد
فالقيد في عنق الرجال قلادة ... وسم عليه فأين منه الهدهد
والسجن في سفر النضال شهادة ... للماجدين وأنت فينا الأمجد
والرفض من سنن الجهاد ومن يكن ... يرضى بعيش هابط لا يحمد
والهجرة الكبرى دليل صمودنا ... فالحر في كل المواقع يصمد
ولنا مع التاريخ موعد نصرنا ... تهفو له الارواح نعم الموعد
فليسجنوا كل الشباب بأرضنا ... ويسخروا ويعذبوا ويشردوا
وليطردوا خير الرجال ويقمعوا ... ويكمموا أفواههم ويعربدوا
لن ينتهي مدد العطاء فشعبنا ... جمّ المكارم والعوالم تشهد
ولقد غدا للشعب صوت واحد ... تتبدد الدنيا ولا يتبدد
هيهات نرضى ان تذل رقابنا ... ما دام في دمنا الحياة تجدد
الله اكبر فوق كل ريوعنا ... تزهو فتحضنها الجموع وتخلد
للصامدين النصر في ساحاتهم ... ولكل ثوري خلود متلد
سيروا ولا تخشوا صلافة حاكم ... حتى وان عم البلاء الانكد
انا برغم الظالمين وكيدهم ... وبرغم ارهاب العتوب لنا الغد
طابت أصولك يا أوال كريمة ... في الغابرين وطاب منك المحتد

من اجل المعارضة - البقية

المعارضة في الخارج على اطلاع الرأي العام العالمي على رفض حكومة آل خليفة تقنين العلاقة مع الشعب، وتصرعلى جعل العلاقة تتحرك باتجاه واحد متمثلا بفرض القرارات والقوانين من السلطة على الشعب، ومنع الشعب من ممارسة حقه السياسي والاداري، بمعنى ان النظام البوليسي هو ما تتمسك به حكومة البحرين في هذه المرحلة التي تتسم بالنزوع نحوالحقوق والديمقراطية واحترام الشعوب وقراراتها.
أما توحد الصف الشعبي، فقد أزعج الحكومة كثيرا وحاولت، وما تزال تحاول، منع تبلورا جماع شعبي، ولكن سياساتها الاستبدادية والقمعية تفشل خططها لكسب بعض القطاعات. فمثلا لم يجد تشكيل مجلس الشورى في تخفيف النقمة التفاقمة ضد الحكومة، بل شعر الجميع باهانة كبيرة دور الاعلان عن ذلك المجلس خصوصا وانه جاء على اثر العريضة الشعبية الذائعة الصيت. ولم يراع الامير ما يطالب به الناس من انتخابات وضمانات دستورية لحق الشعب في ممارسة سياسية وأمن اجتماعي وسياسي يحميهما الدستور. وبالتالي فان وجود حالة شعبية معارضة للحكومة اصبحت سمة مميزة للوضع في البحرين خصوصا مع استمرار الجشع الخليفي في ظل أوضاع اقتصادية متداعية. لقد دفعت سنوات القمع الطويلة طبقات المعارضة البحرانية الى التحرك بعقلانية، وفوتت الفرصة امام السلطة، فلم يعد هناك قرع لطبول المواجهة بين القطاعات المتعددة للمعارضة. وهناك امل في ان ينسجم الاعلاميون والمحامون والاطباء في اطروحاتهم مع حركة الشارع البحراني المنطلق في معارضتة للحكومة من المسجد والمأتم والنادي والجمعية. هذا هو الاطار الذي بدأ يتبلور في منهج حركة المعارضة في الداخل والخارج، وهذا هو بداية العمل المشترك الذي سوف يضغط بقوة على حكومة آل خليفة..
صحيح ان هناك دعما غربيا غير محدود لحالة القمع السلطوي، ولكن ما جدوى هذا الدعم اذا كان الوضع غير مستقر، واذا كانت المعارضة قد أجمعت أمرها على مواصلة النضال من اجل الحقوق ؟ والعمل السياسي في الوقت الحاضر له جانبان، اولهما نشاط الجيل الجديد من الشباب في توزيع المنشورات وتنظيم الاجتماعات وتحريك المطالبة بالدستور، ويتكامل مع ذلك اصرار الجيل الذي مارس السياسة في السابق على تكريس المطالبة بالدستور، وثانيهما حركة المعارضة في الخارج على مستوى المنظمات الحقوقية والاتصالات السياسية، وقد اثبت التناسق بين عمل الجانبين ثمارا جيدة، حيث اصبح الملف البحراني على طاولة كبار السياسيين في الغرب، سواء من منطلقات حقوقية ام على اساس المطالبة الدستورية. وهناك آمال كبيرة معلقة على نجاح التنسيق بين نشاط الداخل والخارج. وبات من الصعب استمرار الوضع الراهن على ما هو عليه، فاما ان ينفجر عن مواجهة بين الشعب والحكومة او ترضخ الحكومة لمطالب الشعب وترفع حالة الطوارىء وتطلق سراح السجناء السياسيين وتسمح بعودة المبعدين وترفع قانون أمن الدولة وتبدأ العمل بالدستور. وسوف تشهد الشهورالمقبلة تطورات في واحد من هذين الجانبين.